Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 21, No.2, Dec, 2024, 422- 446

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2024، 422 -446

دور أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة

رزق الله مصباح رزق الله[1]، فتح الله إبراهيم خطاب[2]

[1]قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا

[2]قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع اجدابيا، ليبيا

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي ديوان المحاسبة الليبي في المنطقة الشرقية، وتم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة لتجميع البيانات، حيث تم توزيع عدد (125) استبانة على عينة الدراسة، وبلغت الردود القابلة للتحليل (72) استبانة؛ كما تم استخدام الإحصاء الوصفي واختبارات العينة الواحدة (One-Sample Test) لاختبار الفرضيات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجودُ دورٍ مهمٍ لأساليب المراجعة التحليلية، سواء الوصفية أو الكمية البسيطة، أو الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: أساليب المراجعة التحليلية، الفساد المالي، المصارف التجارية الليبية، ديوان المحاسبة الليبي.

المقدمة:

تؤدّي المراجعة دوراً أساسيًّا في تقديم رأي فنّي محايد، وتوكيدٍ معقول حول مدى عدالة القوائم المالية في تمثيل المركز المالي، وخُلُوّ القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، سواء أكانت خطأ غير مقصود، أو بدافع الغش المالي؛ ولذلك فإن المراجع الخارجي وفقا لمعيار المراجعة الدولي (240) مسؤول مسؤولية كاملة أن يبذل العناية المهنية اللازمة ، ويقدم توكيدًا معقولًا أن القوائم المالية ـ بما فيها من معلومات ـ سواء كانت مالية أو غير مالية؛ أنها خالية من التحريفات الجوهرية بسبب الأخطاء غير المقصودة، أو بدافع الغش والاحتيال المالي (الشرع، 2012).

وبما أن المراجع الخارجي يعدّ الركيزة الأساسية للحدّ من الفساد المالي، فإنه يجب على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة في خطط واختبارات وإجراءات ومراحل المراجعة المختلفة، آخِذًا في الحسبان مسؤولياته فيما يتعلق باكتشاف الفساد المالي، التي تتطلب قيام المراجع بتقييم مخاطر حدوث الفساد المالي واكتشافه إن وجد (قندوز وآخرون، 2018).

وتعدّ المراجعة التحليلية من إجراءات المراجعة الفعالة التي تساعد المراجع، من حيث تقييم مخاطر إمكانية حدوث الفساد المالي واكتشافه (سارة، 2013؛ النوايسة، 2008). فمثلا، تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المراجع الخارجي في اكتشاف الفساد المالي ، من خلال اكتشاف الأخطاء في القوائم

Corresponding author. Email: Rezg100@yahoo.com
Received: 30/10/2024; Accepted: 17/12/2024; Available online: 31/12/2024

المالية، والتحقق من أرصدة حسابات الشركة، واكتشاف الحسابات الشاذة وغير المتوقعة، وتزيد من فاعلية وكفاءة المراجعة بشكل عام، وتستخدم للتنبؤ بأرصدة الحسابات، وتوفر الجهد والوقت في عملية المراجعة (Khulaifawi and Rejeb, 2024).

ونظراً لأهمية المراجعة التحليلية في عملية المراجعة بشكل عام؛ تم إصدار معيار المراجعة الدولي (520) الذي يلزم المراجعين باتباع إجراءات المراجعة التحليلية، واستخدام أساليبها في عملية المراجعة (سارة، 2013)، التي تساعد في اكتشاف الفساد المالي (Law and Willet, 2004؛ جربوع، 2005؛ مومني، وبدور، 2008؛ عبد الله، 2008)، وبناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

مشكلة الدراسة:

الفساد ظاهرة خطيرة متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية، والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية، لهذا فإن الكثير من الدول تحارب هذه الظاهرة، من خلال مؤسساتها (صبرينة ، وطويل،2022)، وتؤدّي مهنة المراجعة دورًا رئيسًا في الحدّ من الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية ، من خلال معيار المراجعة الدولي (240) الذي يلزم المراجعين بتقديم توكيد معقول أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الفساد المالي (الشرع، 2012). ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى ضرورة اتباع المراجع الخارجي لإجراءات المراجعة التحليلية ؛ كونها تُعدّ إحدى أهم أدوات المراجع في اكتشاف الفساد المالي (Law and Willet, 2004؛ جربوع، 2005؛ مومني وبدور، 2008؛ عبدالله، 2008)، ووفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) فإنه يجب على المراجع الخارجي اتباع إجراءات المراجعة التحليلية التي تُعدّ نوعاً من الاختبارات الأساسية للبيانات المالية، التي تشمل العديد من الإجراءات ، ابتداء من الأساليب الوصفية والرياضية البسيطة ، وانتهاءً بتحليلات كمية معقدة ، عن طريق استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية المتقدمة (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2003). ويتوقع الباحثان أن أساليب المراجعة التحليلية تحدّ من الفساد المالي في البيئة الليبية، خصوصا الأساليب الوصفية والرياضية البسيطة والمتقدمة.

وفيما يتعلق بالفساد المالي في دولة ليبيا ، تشير التقارير والدراسات المحلية والدولية أن دولة ليبيا تعاني من الفساد المالي بشكل كبير، فمثلا ، اعتبرت منظمة الشفافية الدولية دولة ليبيا من أكثر عشر دول فساداً في العالم ، حسب مؤشرها لمدركات الفساد عن سنة (2022)، حيث كان مُعدّل انتشار الفساد كبيرًا جدًّا ، وصنفت في المرتبة (171) بين (180) دولة

حول العالم، ما يستلزم من المراجعين ـ وخصوصاً مراجعي ديوان المحاسبة في ليبياـ ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة ، وبذل العناية المهنية، واتباع كافة الاختبارات اللازمة والتحليلات الموضوعية في المراجعة (منظمة الشفافية الدولية،2022) ، ومن أهم التقارير السنوية التي أصدرتها الأجهزة الرقابية ، تقرير ديوان المحاسبة الليبي الذي كشف عن حجم الفساد في مؤسسات الدولة خلال السنوات السابقة ، ومدى تأثيره السلبي والمباشر على عملية التنمية واستثمار موارد الدولة ، وكذلك في تقاريره المختلفة (ديوان المحاسبة الليبي2015-2022). وأكدت دراسة (الصفراني وآخرين، 2019) أن تقرير ديوان المحاسبة لعام 2017 وضح أن هناك فساداً كبيراً في الكثير من المصارف التجارية الليبية.

ووفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (240) بشأن مسؤوليات المراجع المتعلقة بالاحتيال في عملية الرقابة على البيانات المالية، فإن عملية مراجعة البيانات المالية في القطاع العام تتجاوز إبداء الرأي الفني المحايد؛ وذلك لأن العاملين في القطاع العام يكونون أكثر عرضة لعمليات الاحتيال نتيجة لتوافر ثلاثة شروط، متمثلة في الحوافز والضغوطات لكونهم غير مستقلين، وتوافر الفرص لتبرير الاحتيال، لذا يجب على المراجع في ديوان المحاسبة أن يأخذ بنزعة الشك المهني (الأعاجيبي،2021).

وتخضع المصارف التجارية الليبية إلى المراجعة من قبل مراجعي الديوان، ومن المفترض أن تتم عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية، التي تطالب المراجع الخارجي بإجراء المراجعة التحليلية، وإبداء رأي حول عدالة القوائم المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية نتيجة الفساد المالي، إلا أن معدلات الفساد المالي لا تزال عالية في المصارف التجارية الليبية، ما يثير اهتمام الباحثين بمعرفة دور أساليب المراجعة التحليلية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة أن التحليل المالي ، وهو أحد الأساليب الكمية البسيطة للمراجعة التحليلية ، يحد من الفساد (جربوع،2005؛ مومني وبدور،2008؛ زكري ، 2013؛ شفا عمري،2014 ؛ أبو مولود،2015؛ محمد وآخرون،2018؛ قندوز،2019؛ السريتي وابن يوسف،2022 ؛ إدريس وآخرون،2022) وجميعها دراسات في البيئة العربية، وركزت مجموعة أخرى من الدراسات على أساليب المراجعة التحليلية المختلفة ودورها في الحد من الفساد المالي (الجازوي، 2015؛ قبايلي، 2023؛ هداب و جاسم، 2020؛ Khulaifawi and Rejeb, 2024) وكلها كانت في البيئة العربية إلا دراسة (الجازوي، 2015) إذْ كانت في البيئة الليبية ، ولكنها لم تركز على القطاع المصرفي، إلا أن الدراسة الحالية تهدف إلى

لتعرف على دور الأساليب الوصفية والكمية البسيطة والمتطورة في المصارف التجارية الليبية، وهذا على حسب علم الباحثيْنِ ما يميز الدراسة الحالية، كما أوصت الدراسات السابقة بضرورة دراسة المراجعة التحليلية ودورها في اكتشاف الفساد المالي ، مثل دراسة (سهام،2015؛ الهنيدي،2016؛ السريتي وابن يوسف).

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي للدراسة وهو: ما دور أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة. ويتفرع هذا السؤال الرئيس إلى عدة أسئلة فرعية للدراسة وهي:

1- ما دور أساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة؟

2- ما دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة؟

3- ما دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة من خلال الآتي:

1- التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

2- التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

3- التعرف على دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الجانبين العلمي والعملي، فعلى صعيد الجانب العلمي هناك ندرة في الدراسات الأكاديمية والتطبيقية – في حدود علم الباحثان– التي أجريت على مجتمع هذه الدراسة والتي جمعت بين أساليب المراجعة التحليلية الوصفية، والأساليب الكمية البسيطة، والأساليب الكمية المتطورة، ودورها في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية في دولة ليبيا.

أما فيما يتعلق بالجانب العملي فإن هذه الدراسة تبين كيفية الاستفادة من أساليب المراجعة التحليلية ، من خلال ممارسة ديوان المحاسبة لمهام المراجعة وفقاً لاختصاصاته المسندة إليه وفقاً لقانون إنشائه رقم (19) الصادر سنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، وكما هو متعارف عليه فإن ديوان المحاسبة يُعدّ أحد أهم الجهات المعنية بالكشف عن حالات الفساد التي تقع أثناء عملية تنفيذ الخطط، ونظرا لتزايد الأعباء الملقاة على المراجع والواجبات المطلوب القيام بها، نتيجة تزايد عدد الجهات العامة ، وتنّوع اختصاصاتها وتعدد أهدافها ؛ فقد تزايدت الحاجة إلى تطور خدمات المراجعين والواجبات المطلوب قيامهم بها؛ وذلك لتعزيز الثقة في خدماتهم، وتوظيف أساليب المراجعة التحليلية للكشف عن الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي الوصول إلى النتائج المنشودة ، وإعطاء التوصيات المهمة للجهات المعنية التي من أهمها السلطات التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يعزز دور وأهمية مهنة المراجعة الخارجية في دولة ليبيا.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الموضوعية لدراسة أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، أما الحدود البشرية فتتمثل في مراجعي وكبار مسؤولي ديوان المحاسبة الليبي، في حين أن الحدود المكانية تقتصر على فروع ديوان المحاسبة في المنطقة الشرقية، وترجع أسباب اختيار مجتمع الدراسة إلى تطابق التشريعات والإجراءات المتبعة في كافة فروع ديوان المحاسبة في ليبيا، ولرغبة الباحثَيْنِ في تقليل تكلفة ووقت الدراسة.

الإطار النظري والدراسات:

يشمل هذا الجزء من الدراسة عرضًا مختصرًا لأساليب المراجعة التحليلية، وهي الأساليب الوصفية والكمية البسيطة والمتطورة التي تمثل متغيرات الدراسة التي من المتوقع أن تساعد في اكتشاف الفساد المالي، ثم عرض الدراسات المتعلقة بالمراجعة التحليلية والفساد المالي وعرض الفجوة البحثية.

أساليب المراجعة التحليلية:

أصبحت المراجعة التحليلية مجالاً أساسياً من مجالات المراجعة الحديثة، ما يتطلب ضرورة التعرف على أساليب وإجراءات تطبيقها بصفة أساسية، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: الأساليب التحليلية الوصفية:

وفقاً لهذه الإجراءات يقوم المراجع الخارجي بالحكم على مدى كفاية أدلة الإثبات المتوفرة ، حيث يعتمد على خبرته الشخصية من خلال اطلاعه على طبيعة عمليات المنشأة ، ومدى وجود تأثيرات مختلفة للأوضاع الاقتصادية السائدة، وأوضاع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، وما يميز هذه الأساليب هو انخفاض تكلفتها وسهولة تطبيقها ، بالإضافة إلى عدم اعتمادها على المعلومات الكمية ، ومن هذه الأساليب الاستفسار، والتوقعات من نتائج المراجعة السابقة، ومراجعة المعلومات الخارجية غير الكمية، ومراجعة المعلومات الداخلية غير الكمية (عبير،2014؛ سهام،2015؛ سارة،2013).

ثانيا: الأساليب التحليلية الكمية البسيطة:

بواسطة هذه الأساليب يتم معالجة المعلومات الكمية بطرق مبسطة وسهلة؛ للحصول على دلائل ذات معنى في عملية المراجعة، وذلك باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية، بهدف الكشف عن العلاقات بين عناصرها، والتغيرات التي تنتج عنها خلال فترة زمنية محددة، ومقدار هذه التغيرات ومسبباتها، والملاحظ أن هذه الأساليب تعتمد على معلومات كمية تاريخية، ويشمل هذا النوع من الأساليب التحليل الأفقي، والتحليل الرأسي، وتحليل النسب المالية، وتحليل الاتجاه، وتحليل انحرافات الموازنة (سهام،2015؛ مطر،2010).

ثالثا: الأساليب التحليلية الكمية المتقدمة:

إن العديد من هذه الأساليب غير موجودة في التطبيق الميداني للمراجعة، حيث إن أغلب الأساليب المطبقة في الجانب الميداني تمثل نماذج كمية بسيطة نسبياً، ولا تعتمد على أي أساليب إحصائية ، وتشير العديد من الدراسات إلى أن المراجعة التحليلية التي تستخدم النماذج الإحصائية ؛ هي أكثر كفاءة وفعالية من المراجعة التحليلية التي تستخدم نماذج غير إحصائية، ومن أهم هذه الأساليب تحليل الانحدار البسيط ، وتحليل السلاسل الزمنية، ونموذج التخطيط المالي، ونموذج التدفق النقدي، والشبكات العصبية الاصطناعية (سهام، 2015؛ فريد،2017؛ سارة،2013).

الفساد المالي:

ويُعـرّف الفسـاد المـالي بأنـه "إجمـالي الانحرافـات الماليـة، ومخالفـة القواعـد والأحكـام الماليـة التـي تـنظم سـير العمـل الإداري والمـالي فـي الدولـة ومؤسسـاتها، ومخالفـة التعليمـات الخاصـة بـأجهزة الرقابـة الماليـة، كالجهـاز المركـزي للرقابـة الماليـة المخـتص بفحـص ومراقبـة حسـابات وأمـوال الحكومـة والهيئـات والمؤسسـات العامـة والشـركات، ويمكـن ملاحظـة مظـاهر الفسـاد فـي: الرشـاوى، والاخـتلاس، والتهـرب الضـريبي، وتخصـيص الأراضـي، والمحابـاة والمحسـوبية فـي التعيينـات الوظيفيـة، وغسـيل الأمـوال وغيرهـا ...الخ"(نمـور،2002، ص11). ويتفـق صـندوق النقـد الـدولي مـع منظمـة الشـفافية الدوليـة علـى أن الفسـاد هـو إسـاءة اسـتخدام السـلطة العامـة لتحقيـق منـافع شخصـية، كمـا يتمثـل فـي الانحرافـات الماليـة، ومخالفـة القواعـد والأحكـام الماليـة التـي تـنظم سـير العمـل المـالي والإداري فـي الدولـة ومؤسسـاتها، ومخالفـة التعليمـات الخاصـة بالمنظمات الحكومية الرقابية (عابد،2013).

ونسـتخلص مـن التعريفـات السـابقة أن الفسـاد يتمثـل فـي خـرق القـوانين والسياسـات والتعليمـات والإجـراءات التـي توضـع موضـع التنفيـذ لتحقيـق المصـلحة العامـة؛ لغـرض تحقيـق المنافع الشخصية على حساب المجتمع.

الدراسات السابقة:

يستعرض الباحثان في هذا الجزء من الدراسة بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة المتمثلة في أساليب المراجعة التحليلية الوصفية والكمية، وكذلك دور المراجعين في الحدّ من أو اكتشاف الفساد المالي، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة كل من Willett (2004) وLaw التي هدفت إلى اختبار مدى فعالية الإجراءات التحليلية فـي المراجعـة واسـتخدام الحاسـوب فـي مقـدرتها علـى اكتشـاف الأخطـاء والانحرافـات، وذلـك مـن خـلال اسـتخدام مجموعـة مـن البيانـات المعياريـة يـتم المقارنـة والاسـتدلال بنتائجهـا فـي الكشـف عـن الأخطـاء والتحريفات، واستُخدم في الدراسة المنهج التجريبي عن طريق نموذج محاكاة محوسب يمثل المجموعة المعياريـة، وتوصـلت إلـى مجموعـة نتـائج أهمهـا أن تطبيـق أسـلوب النمـاذج ، وأسـلوب تنـاول الأخطـاء المحتملـة بشـكل أوسـع ؛ سـيؤدي إلـى نتـائج مفيـدة فـي وقـت مبكـر، وأوصـت الدراسـة بعـدم الاعتمـاد علـى الإجـراءات التحليليـة فقـط دون اختبـارات أخـرى معـززة للكشـف عـن الأخطـاء والانحرافـات، كمـا أوصـت باستخدام نماذج المحاكاة والأساليب الإحصائية الحديثة ، ونظرية التكلفة الاقتصادية عند إنشاء أي نشاط محاسبي ، حيث إن الأرقام المولدة من العمليات الاعتيادية الضمنية تحتمل المزيد من الأخطاء.

وأيضاً دراسة جربوع (2005) التي هدفت إلى التعرف على قدرة المراجع الخارجي من خلال استخدام التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية ، والتنبؤ بفشل المشروع، حيث أجريت دراسة تطبيقية استخدمت فيها النسب المالية على مجتمع الدراسة المتمثل في المراجعين الخارجيين في قطاع غزة وعددهم (85) مراجعًا، الذين يمثلون عينة الدراسة، ووزعت عليهم استبانة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج العلمي في تكوين الإطار النظري للدراسة ، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد استخدم النسب المالية ، للوقوف على مدى اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بإفلاس الشركات وعدم استمراريتها خلال الفترة المستقبلية ، واكتشاف الأخطاء والبنود غير العادية في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، أهمها أن التحليل المالي يعدّ وسيلة لعدة أطراف للحصول على المعلومات، إلا أنه واجهته عدة انتقادات ، منها أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين بنود وأرصدة في تاريخ الميزانية العمومية ، وبالتالي لا تظهر التغيرات على مرور السنة، كما أن النسب المالية تعالج أرقاما إجمالية ، وهي غالباً ما تكون مضللة، وأن النسب المالية غالباً لا تكون ذات فائدة ما لم يتم مقارنتها بنسب الصناعة.

وكذلك دراسة مومني وبدور (2008) التي هدفت إلى التعرف على مدى اتّباع المراجعين الخارجيين في الأردن للإجراءات اللاّزمة للكشف عن الغش ، بما يتماشى مع معيار المراجعة الدولي رقم (240) بشأن الإجراءات الواجب اتّباعها للكشف عن الغش ، حيث تم جمع البيانات عن طريق توزيع عدد (89) استبانة على المراجعين الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة ، من أصل المجتمع الذي يبلغ (148) مراجعاً وتم استرداد (69) استبانة ، أي بنسبة (77%) ، وتم معالجة وتحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistics) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)؛ وأظهرت نتيجة الدراسة أن المراجعين الخارجيين يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش، ويلتزمون باتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل على وجود الغش، كما يقومون باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش إلى الإدارة والجهات المستفيدة والجهات النظامية والقضائية ، وذلك على النحو الوارد بمعيار المراجعة الدولي رقم (240).

وهدفت دراسة عبد الله (2008) إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها إبراز دور التحليل المالي في الكشف عن التلاعب والانحرافات في المنشآت، حيث تم إجراء دراسة حالة على شركة الإسمنت السعودية، واستخدمت أساليب التحليل المالي المتمثلة في الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل بيانات الشركة، ومن أهم نتائج الدراسة أنه يمكن الاستفادة من أدوات

التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب والأخطاء والانحرافات.

كما تطرّقت دراسة مومني وأبو الرب (2010) إلى بيان مدى التزام المراجعين الخارجيين بمعيار المراجعة الدولي رقم (240) ومعرفة وجهة نظرهم حول مسؤولياتهم عن كشف الخطأ والغش في فلسطين، حيث شملت الدراسة مكاتب المراجعة في الضفة الغربية ، وتم توزيع (104) استبانات شملت (81) مكتبا، وتم استرداد (86) استبانة ، بمعدل (83%) وتم تحليل البيانات بواسطة اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) ، وأظهرت النتائج أن هناك إدراكًا لدى المراجعين الخارجيين لمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش ، بنسبة (72.4%)، وأنهم يلتزمون بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (240) بنسبة (78%).

كما سعت دراسة أبو شرخ (2012) إلى بيان أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات ، واتُّبِع المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على مجتمع الدراسة المتمثل في مكاتب المراجعة في قطاع غزة بواقع (70) مراجعاً ، وقد استخدم المسح الشامل لتحديد عينة الدراسة لتشمل كافة أفراد المجتمع، واستُرِدّ منها (61) استبانة جميعها قابلة للتحليل، أي بنسبة (86%) من عينة الدراسة، كما تم تحليل البيانات بواسطة اختبار(t) للعينة الواحدة، ومن أهم نتائج الدراسة أن توافر المعرفة المهنية كان له دور بارز في تمكين المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة ، والتعرف على الأساليب الواجب القيام بها ، وصولا إلى تحقيق الأداء السليم واكتشاف الانحرافات، وأن مكاتب المراجعة تقوم باستخدام كل من توقعات العميل وتوقعات المراجع لأغراض توفير تأكيدات تتعلق بدقة البيانات المالية، فضلا عن قيام مكاتب المراجعة باستخدام البيانات غير المالية لأغراض الرقابة وتحقيق أهداف المنشأة.

وأيضا سعت دراسة سهام (2015) إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية المعتمدة على الأساليب الكمية المتطورة في تحسين أداء المراجع الخارجي، وأجريت دراسة حالة على شركة أملاح في مدينة بسكرة في دولة الجزائر ، وذلك عن الفترة 2010 – 2013 ، واستخدمت أربعة نماذج من أساليب المراجعة التحليلية في تحليل البيانات ، تتمثل في نموذج النسب المالية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية، ونموذجي الانحدار والسلاسل الزمنية كأساليب مقارنة، ونموذج الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بالمبيعات، و توصلت الدراسة إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تسهم في إعطاء تحذيرات مهمة حول وجود التلاعب في القوائم المالية واكتشاف الأخطاء الجوهرية، وأن هناك دلالة إحصائية على أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية يتفوق على الأساليب الإحصائية التقليدية في قدرتها التنبئية ودقتها التصنيفية.

بالإضافة إلى دراسة عراب (2015) التي هدفت إلى معرفة ما إذا كان تطبيق المراجع للإجراءات التحليلية سيُمكّنه من كشف التحريفات الجوهرية ، سواء كانت المنشأة هادفة إلى زيادة الأرباح أو تخفيضها ، وذلك على بنود الإيرادات، الإنتاج، المشتريات، الرواتب والأجور، التمويل، وذلك عن طريق دراسة تطبيقية على البيانات المالية (القوائم المالية- ميزان المراجعة – بيانات المبيعات – بيانات الإنتاج) لإحدى شركات المواد الغذائية في دولة سوريا، وتم تطبيق الإجراءات التحليلية على القوائم المالية وبيانات الشركة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإجراءات التحليلية تساعد على كشف التحريفات الجوهرية في البنود المذكورة سابقاً.

كما قام الهنيدي (2016) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى استخدام المراجعين الخارجيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات العامة في قطاع غزة ، وتم اتباع المنهج الوصفي، وصُمّمت استبانة كأداة لجمع البيانات تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (60) مراجعًا خارجيًّا، وذلك عن طريق استخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، واستُرِدّ منها (48) استبانة، أي ما نسبته (80%) ، وتم تحليل البيانات عن طريق اختبار (t) للعينة الواحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين يرَوْنَ أن التزامهم بالإجراءات التحليلية يكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بدرجة عالية ، من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها، كما تبين أن المراجعين الخارجيين لا يدركون بدرجة عالية أهمية الإجراءات التحليلية ودورها الكبير في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، على اختلاف متغيراتهم الديموغرافية، واتضح عدم وجود علاقة بين العوامل الديموغرافية للمراجع الخارجي و استخدامه للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية، وأوصت الدراسة بضرورة تعميق مفهوم الإجراءات التحليلية وأهميتها في كشف ممارسات المحاسبة الابداعية، والتأكيد على جميع الجهات المستخدمة للبيانات المالية بضرورة الإلمام والمعرفة بالإجراءات التحليلية ؛ لأهميتها الكبيرة في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية.

كما قدم الحساني وآخرون (2018) دراسة هدفت إلى استعمال الإجراءات التحليلية في المراجعة للتحقق من إمكانية استمرار الشركات المساهمة ، وذلك عن طريق القيام بدراسة تطبيقية على عينة الدراسة المتمثلة في الشركة العراقية للأعمال الهندسية ، وشركة بغداد للمشروبات الغازية في ممارسة نشاطها، واستخدم المنهج الاستنباطي في الإطار النظري للدراسة ، والمنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها أن نتائج

استعمال النسب المالية في تحليل البيانات أظهرت ارتفاع نسبة المخزون السلعي من المبيعات، و انخفاض نسبة المبيعات مقارنة بنسبة المبيعات من إجمالي الموجودات ، وأن نتائج استعمال تحليل الاتجاه أظهر انخفاض مبيعات السنة الحالية عن مبيعات السنوات السابقة ، كما أن نتائج اختبارات المعقولية أظهرت أن نسبة السيولة المتوقعة ، ومؤشر الربح المتوقع لعام (2020)م هي نسبة (8%،184%) على التوالي للشركة العراقية للأعمال الهندسية خلال سنوات الدراسة ، ما يدل على عدم إمكانية استمرار الشركة في نشاطها ، على عكس نتائج تحليل بيانات شركة بغداد للمشروبات الغازية التي أوضحت نتائج التحليل قدرتها على الاستمرارية.

ودراسة مدفوني (2021) التي هدفت إلى إبراز مساهمة الإجراءات التحليلية في تحسين جودة المراجعة الخارجية ، من خلال مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في فهم القوائم المالية واكتشاف الأخطاء المحتملة فيها، حيث تم اتباع منهج دراسة حالة على شركة NCA –Rouiba في دولة الجزائر خلال الفترة 2010– 2019 على المتغير المستقل الذي يتمثل في الإجراءات التحليلية ، والمتغير التابع الذي يمثل جودة المراجعة ، وتم التعبير عنه من خلال عنصرين هما: فهم سبب التغير في نشاط المنشأة من سنة لأخرى ، واكتشاف الأخطاء المحتملة في القوائم المالية، وأظهرت الدراسة أن الإجراءات التحليلية أسهمت في تحقيق جودة المراجعة الخارجية ، عن طريق فهم القوائم المالية بشكل أفضل ، واكتشاف الأخطاء المحتمل.

ودراسة السريتي وابن يوسف (2022) التي هدفت إلى التعرف على دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية، من خلال التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل الديوان للتصدي للفساد، وفعالية القوانين والتشريعات المعمول بها للحدّ من الفساد، إضافة إلى التعرف على حجم ونوع البناء المؤسسي للديوان ، ودوره في دعم جهود مكافحة الفساد، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات ، وتم توزيع استبانة على عينة من المراجعين العاملين بمقر الإدارة العامة لديوان المحاسبة بطرابلس وفروعه بالمنطقة الغربية، حيث وزعت عدد (131) استبانة، وتم جمع (123) استبانة، منها (117) صالحة للتحليل، و استخدم اختبار ولكوكسون في تحليل البيانات، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وجود دور رقابي لديوان المحاسبة في الحد من الفساد، بالإضافة إلى وجود بعض الأساليب والطرق الإحصائية غير المعمول بها ، وبحاجة للتطوير وإدخالها ضمن برامج المراجعة.

وهدفت دراسة (الجازوي، 2015) إلى التعرف على أثر تطبيق المراجع الخارجي الليبي لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية ، وتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين القانونيين

المزاولين للمهنة ، من خلال مكاتب المراجعة الخاصة، والمراجعين التابعين لديوان المحاسبة، وذلك في مدن طرابلس ، وبنغازي، والبيضاء ، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات ، حيث تم توزيع 143 استبانة واستلم منها 108 استبانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي و الاستدلالي لتحليل البيانات، وأوضحت النتائج أن المراجعين الليبيين أكدوا استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية، والكمية البسيطة ، في حين ظهر استخدامهم لأساليب المراجعة التحليلية الرياضة المتقدمة قليل جداً، وأكدت النتائج أن أساليب المراجعة التحليلية تساعد في اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.

وهدفت دراسة (قبايلي، 2023) إلى التعرف على فاعلية و أهمية الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية ، وتحديداً أسلوب قانون بنفورد ، و أسلوب التعلم العميق ؛ في كشف الغش والاحتيال المالي في الجزائر، وتم تجميع البيانات من خلال إجراء مقابلات شخصية مع الخبراء والمراجعين والأكاديميين و الممارسين لمهنة المراجعة في الإدارات العمومية و المؤسسات المختلفة، وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل النوعي، وتوصلت نتائج تحليل المقابلات الشخصية إلى أن هذه الأساليب الحديثة للمراجعة التحليلية مهمة وفعالة ودقيقة ، في الكشف عن الغش والاحتيال المالي، إلا أن بيئة العمل الحالية في الجزائر غير قادرة على تطبيقها لأسباب تنظيمية و تشريعية.

وهدفت دراسة (هداب وجاسم، 2020) إلى التعرف على أهمية المراجعة التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تعد نوعًا من أنواع الفساد المالي، وتم جمع البيانات الدراسة باستخدام استبانة وزعت على 100 مراجع من مراجعي ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، ومكاتب المراجعة القانونية بدولة العراق، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وأوضحت نتائج الدراسة أن الإجراءات والاختبارات التحليلية التي يقوم بها المراجع العراقي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وقام (Khulaifawi and Rejeb, 2024) بدراسة تطبيقية بهدف استخدام أساليب المراجعة التحليلية لاكتشاف الفساد المالي وتقييم الأداء لبيانات القوائم المالية لشركتي مشروبات ببغداد، من عام 2017 إلى عام 2021، وأوضحت نتائج الدراسة أن أساليب المراجعة التحليلية و، خصوصاً النسب المالية، تعدّ فعالة ودقيقة جداً في اكتشاف الإيجابيات والسلبيات خلال السنوات، وتساعد في اكتشاف الفساد المالي.

واستخلاصاً مما سبق فإن بعض الدراسات السابقة تناولت بيان دور وفعالية الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء والفساد والمالي ، وأكدت فعالية إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي ، وكل هذه الدراسات جاءت في بيئة بحثية غير ليبية ، ومنها(Willett and Law, 2004؛ جربوع،2005؛ مومني وبدور،2008؛ أبو شرخ ،2012 ؛ الهنيدي، 2016؛ عراب،2015 ؛ الجازوي،

2015؛ قبايلي، 2023؛ هداب و جاسم، 2020؛ Khulaifawi and Rejeb, 2024)، وناقشت دراسات أخرى المراجعة التحليلية و دورها في تقييم الاستمرارية (الحسان و آخرون، 2018) و دراسة عبدالله (2008) ربطت بين التحليل المالي و اكتشاف الغش و الأخطاء ، و دراسة مدفوني (2021) ربطت بين المراجعة التحليلية وجودة المراجعة ، لذلك فإن ما يميز الدراسة الحالية . على حسب علم الباحثين . هو أن هناك ندرة في الدراسات التي تتعرف على أساليب المراجعة التحليلية ودورها في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، وذلك بالاعتماد على آراء كبار موظفي ومراجعي ديوان المحاسبة في فروع المنطقة الشرقية.

وبناءً على ما سبق فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة تنص على أنه: يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

2- يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

3- يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، ومن خلاله تم تعريف مجتمع وعينة الدراسة، وتحديد أسلوب جمع وتحليل البيانات، والدراسة الاستطلاعية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي ديوان المحاسبة الليبي في المنطقة الشرقية. وتم تمثيل مجتمع الدراسة من عدة وظائف وهي، مراجعو الحسابات، مدير إدارة عامة، مدير مكتب، مدير فرع، مدير إدارة بفرع، وتم التركيز على فروع ديوان المحاسبة الليبي في مدن المنطقة الشرقية، مثل: بنغازي، والبيضاء، ودرنة، وطبرق، واجدابيا، والكفرة، والواحات، وبعد التواصل والاستفسار اتضح أن عدد مجتمع الدراسة هو 180 مفردة، وتم تحديد حجم العينة وفقا لتوصيات (Sekaran, 2003) 125 مفردة، وتم توزيع (125)

استبانة عشوائيا على عينة الدراسة، وبلغت الردود القابلة للتحليل (72) ونسبة الردود 58%، وهي نسبة مقبولة.

تصميم أداة جمع البيانات:

لتلبية أغراض الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة مناسبة لجمع البيانات اللازمة، وتم تصميم الاستبانة بناءً على الدراسات السابقة التي تناولت أساليب المراجعة التحليلية (دراسة عراب،2016؛ ودراسة أبوشرخ،2012؛ ودراسة أبوسمهدانة ،2006؛ ودراسة العبدلي،2011؛ ودراسة الحمود وآخرين،2018؛ ودراسة المطيري،2011؛ ودراسة مدفوني ،2021؛ ودراسة النوايسة،2011؛ ودراسة قزيط ،2009؛ ودراسة جربوع، 2005؛ ودراسة سهام، 2015؛ ودراسة سليمان،2017؛ ودراسة سارة، 2013) وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسين وهما:

- **القسم الأول:** ويشتمل على أربع عبارات حول العوامل الديموغرافية للمبحوثين، وتتمثل في الآتي: (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة).
- **القسم الثاني:** ويشتمل على خمسٍ وعشرين عبارة باستخدام مقياس ليكرت ذي الخمس درجات لتقييم دور أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي، وهو مقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية لاختبار فرضيات الدراسة:

– المحور الأول: ويشمل عشر عبارات حول دور أساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) في اكتشاف الفساد المالي لاختبار الفرضية الأولى.

–المحور الثاني: ويشمل ثماني عبارات حول دور أساليب المراجعة التحليلية (الكمية البسيطة) في اكتشاف الفساد المالي لاختبار الفرضية الثانية.

–المحور الثالث: ويشمل سبع عبارات حول دور أساليب المراجعة التحليلية (الكمية المتطورة) في اكتشاف الفساد المالي لاختبار الفرضية الثالثة.

أسلوب تحليل البيانات:

تم إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية، سواء في الدراسة الاستطلاعية، مثل اختبار صدق وثبات أداة الدراسة، أو في تحليل بيانات الدراسة، مثل اختبارات الإحصاء الوصفي. وقبل البدء في اختبارات الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفرضيات، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، الذي أوضح أن جميع قيم مستوى الدلالة بلغت على الأقل 0.299 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، لجميع محاور

الدراسة منفصلة ومجتمعة، وهذا يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تم استخدام الاختبارات المعملية وتحديداً، اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

اشتملت الدراسة الاستطلاعية على جزأين، الجزء الأول يتعلق بالصدق الظاهري، حيث تم تحكيم الاستبانة بعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية، أما الجزء الثاني فتم فيه إجراء دراسة استطلاعية بقوام (30) مفردة للتحقق من الصدق الداخلي للاستبانة، وأوضحت نتائج الاختبارات أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق لجميع المحاور منفصلة ومجتمعة؛ جاءت أكثر من 0.80 وبالتالي فإن البيانات يمكن الاعتماد عليها، وأن الاستبانة حققت درجة مقبولة إحصائيا فيما يتعلق بثبات وصدق استبانة.

نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجانب من الدراسة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، سواء من الإحصاء الوصفي أو الإحصاء الاستدلالي.

الإحصاء الوصفي للمعلومات الديموغرافية للمبحوثين:

الجدول رقم (1) يبين توزيع البيانات الديموغرافية للمبحوثين، وتحديداً المؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة، والوظيفة، على النحو التالي:

الجدول رقم (1) توزيع البيانات الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم عالٍ	1	1.4%
	بكالوريوس	58	80.6%
	ماجستير	13	18%
	المجموع	**72**	**100%**
التخصص	محاسبة	64	88.9%
	إدارة أعمال	1	1.4%
	تمويل و مصارف	7	9.7%
	المجموع	**72**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	18%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	29	40.3%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	11	15.3%
	من 15 سنة فأكثر	19	26.4%
	المجموع	**72**	**100%**
الوظيفة	مدير إدارة عامة أو مكتب	2	2.8%
	مدير فرع	2	2.8%
	مدير إدارة بالفرع	3	%4.2
	مراجع حسابات	63	87.4%
	المجموع	**72**	**100%**

يوضح الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة للمؤهل العلمي هي (81%) ، وهم من حملة المؤهل الجامعي أو ما يعادله، والنسبة الأقل هي (18%) وهي تخص المبحوثين من حملة الدبلوم العالي، كما أن أغلب المبحوثين كانوا من تخصص المحاسبة بنسبة 88.9% و أقل تخصص للمبحوثين كان تخصص إدارة الأعمال ، وهذا مؤشر جيد للمشاركين في الدراسة من ناحية فهمهم للمراجعة التحليلية ودورها في الحد من الفساد المالي ، ما يزيد الثقة في نتائج الدراسة، ووضح الجدول رقم (1) أيضا أن أغلب المشاركين بنسبة 40.3% كانت لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 15 سنة، و 18% منهم كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، ,ونلاحظ أيضا أن أغلب المشاركين كانوا من مراجعي الديوان ، بنسبة بلغت 87.4% وأقل المشاركين كانوا من مديري الفروع والإدارات العامة ، وهذا يعدّ مؤشرًا جيدًا إلى أن معظم المشاركين في الدراسة من المراجعين الذين يقومون بإجراء المراجعة التحليلية واستخدام أساليبها المختلفة ، ما يزيد من القدرة على اعتماد نتائج الدراسة الحالية.

تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الاستبانة:

هذا القسم من الدراسة يتطرق إلى الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة الرئيسية التي تتناول دور المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي، وذلك بتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الاستبانة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لإجابات المشاركين؛ باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لجميع فقرات المحاور المختلفة، وتم ترتيبها تنازلياً وفقا لقيم المتوسطات الحسابية، ثم استنتاج اتجاهات إجابات العينة لكل فقرة من فقرات الاستبانة. والجدول رقم (2) يوضح الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بدور الأساليب الوصفية في اكتشاف الفساد المالي.

جدول رقم (2)

دور أساليب المراجعة التحليلية الوصفية في اكتشاف الفساد المالي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	3.1	قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.4583	.64867	0.89	مرتفعة جداً
2	2.1	قيام المراجع بمتابعة مدى التزام المصرف بالتشريعات المنظمة لأنشطة وإجراءات المصرف يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.4444	.64762	0.89	مرتفعة جداً
3	1.1	قيام المراجع بالاطلاع على أوراق عمل وتقارير المراجعة السابقة يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.3333	.58140	0.87	مرتفعة جداً
4	5.1	قيام المراجع باستخدام بيانات الفترة السابقة يساعده على اكتشاف الفساد المالي.	4.2917	.70085	0.86	مرتفعة جداً

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
5	9.1	قيام المراجع بالاطلاع وباستخدام بيانات الفترة السابقة للمصرف يساعد على اكتشاف مدى الثبات على السياسات المحاسبية، وأثر أي تغيرات على القوائم المالية الحالية ، ويمكّنه من اكتشاف الفساد المالي.	4.2500	.70711	0.85	مرتفعة جداً
6	10.1	استخدام الاستفسار يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.2083	.74941	0.84	مرتفعة
7	6.1	مراجعة المعلومات الداخلية غير الكمية، مثل النظام الداخلي ، وعقد التأسيس، ومحاضر الاجتماعات ، وملفات المراسلات؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.0833	.89992	0.82	مرتفعة
8	4.1	قيام المراجع بالاطلاع على العمليات ذات الأهمية النسبية بين المصرف والغير، ومراجعتها للوقوف على الالتزامات المرتبطة بها؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي .	4.0278	.50273	0.81	مرتفعة
9	7.1	استخدام المعلومات الخارجية غير الكمية ، مثل تقارير الأسواق المالية ومنشورات الصناعة المتعلقة بالنشاط يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.6528	.85843	0.73	مرتفعة
10	8.1	قيام المراجع باستخدام بيانات الصناعة يساعده على معرفة مدى تقدم أو تراجع أعمال المصرف بالمقارنة مع المصارف التي تعمل في نفس المجال ، ويمكّنه من اكتشاف الفساد المالي.	3.6250	.91062	0.73	مرتفعة
		جميع الفقرات	4.1374	0.72067	0.83	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (2) وبشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها عاماً نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (4.1374) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.72067) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي (83%) وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد (53-68%).

كما يتضح أن أكثر الفقرات أهمية في الإجابة هي الفقرة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره (4.4583) وهذا يدل على أهمية تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلية ، ودورها في اكتشاف الفساد المالي، في حين كانت أقل الفقرات في درجة الموافقة هي الفقرة الثامنة ، بمتوسط حسابي قدره (3.6250) حيث يتم الاعتماد على بيانات الصناعة بشكل مرتفع ، ولكن بمستوى أقل من باقي إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية في اكتشاف الفساد المالي، وبذلك تتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.6250-4.4583) وهي مرتفعة، وجميعها تقع ضمن مدى الموافقة، أي أن المبحوثين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، ما يشير إلى أن هناك دورًا لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية) في اكتشاف الفساد المالي. الجدول رقم (3) يوضح الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بدور الأساليب الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي.

جدول رقم (3)

دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	7.2	قيام المراجع بمقارنة الأرصدة الافتتاحية لحسابات المصرف مع أرصدة الإقفال للسنة السابقة يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.3889	.68290	0.88	مرتفعة جداً
2	2.2	استخدام التحليل الأفقي للقوائم المالية يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.1250	.78610	0.82	مرتفعة
3	1.2	استخدام التحليل الرأسي للقوائم المالية يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.0972	.79007	0.82	مرتفعة
4	4.2	قيام المراجع بمقارنة الموازنات التقديرية للمصرف مع النتائج الفعلية يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.0556	.70987	0.81	مرتفعة
5	3.2	قيام المراجع بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية للمصرف مع نفس النسب المالية الفعلية للمصرف عن السنوات السابقة ، مثل نسب السيولة والربحية ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.8750	.64867	0.77	مرتفعة
6	8.2	قيام المراجع باستخدام بيانات أو معايير الصناعة يمكّنه من اكتشاف الفساد المالي.	3.7639	.81350	0.75	مرتفعة
7	6.2	قيام المراجع باحتساب نسب مالية مثل هامش الفائدة ، وهامش صافي الربح العائد على الأصول للتنبؤ بالأرباح؛ يمكّن المراجع من الوقوف على ما يواجه المصرف من مشكلات تتعلق بالأرباح، واكتشاف الفساد المالي.	3.7500	.81793	0.75	مرتفعة
8	5.2	قيام المراجع بمقارنة بعض النسب المالية الفعلية للمصرف مع النسب المالية للمصارف التي تعمل في نفس النشاط ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.6528	.85843	0.73	مرتفعة
		جميع الفقرات	3.9635	0.7634	0.79	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (3) وبشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها عامًّا نحو الموافقة على إيجابية المحور الثاني، وبمتوسط حسابي قدره (3.9635) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.7634) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي (0.79) وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد (53-68%).

كما يتضح أن أكثر الفقرات أهمية في الإجابة هي الفقرة السابعة بمتوسط حسابي قدره (4.3889) وهذا يدل على أهمية مقارنة الأرصدة الافتتاحية مع أرصدة الإقفال للسنة السابقة ، ودورها في اكتشاف الفساد المالي، في حين كانت أقل الفقرات في درجة الموافقة هي الفقرة الخامسة ، بمتوسط حسابي قدره (3.6528) حيث تشير إلى اعتماد المراجع على مقارنة بعض النسب المالية الفعلية للمصرف مع النسب المالية للمصارف التي تعمل في نفس النشاط بشكل مرتفع ، ولكن بدرجة أقل من باقي إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي، وبذلك تتراوح درجة الموافقة على فقرات

هذا المحور بين (3.6528 – 4.3889) وهي مرتفعة، وجميعها تقع ضمن مدى الموافقة، أي أن المبحوثين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، ما يشير إلى أن هناك دورًا لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي. ويوضح الجدول رقم (4) الإحصاء الوصفي للفقرات المتعلقة بدور الأساليب الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي.

جدول رقم (4)

دور أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
1	6.3	قيام المراجع باختبار أحد بنود القوائم المالية للتنبؤ ببقية البنود، وبالتالي إعداده القوائم المالية التقديرية (الدخل، الميزانية) لمقارنتها مع القوائم المالية الفعلية ؛ يمكّنه من اكتشاف الفساد المالي.	4.0694	.87736	0.81	مرتفعة
2	4.3	قيام المراجع باستخدام التقديرات للتنبؤ برصيد حساب معين بناء على أرصدته في فترات سابقة ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	4.0556	.90209	0.81	مرتفعة
3	2.3	قيام المراجع باستخدام معادلات الانحدار المتعدد للتنبؤ برصيد حساب معين بناءً على علاقته بأرصدة حسابات متعددة؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.9722	.85534	0.79	مرتفعة
4	7.3	قيام المراجع باختبار التدفق النقدي للتنبؤ بالقيم الحقيقية المرتبطة بالنشاط الرئيسي للمصرف ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.9444	.60255	0.79	مرتفعة
5	1.3	قيام المراجع باستخدام معادلات الانحدار البسيط للتنبؤ برصيد حساب معين اعتماداً على علاقته برصيد حساب آخر ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.8889	.79710	0.78	مرتفعة
6	3.3	قيام المراجع باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأرصدة بعض الحسابات في فترة زمنية معينة ؛ يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.8472	.64261	0.70	مرتفعة
7	5.3	قيام المراجع باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية لتقييم مخاطر الرقابة الداخلية يمكّن المراجع من اكتشاف الفساد المالي.	3.7361	.71193	0.75	مرتفعة
		جميع المحاور	3.9305	0.7698	0.77	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (4) وبشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عامًّا نحو الموافقة على إيجابية المحور الثالث، وبمتوسط حسابي قدره (3.9305) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.7698) وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي (0.77%) وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد (53–68%).

كما يتضح أن أكثر الفقرات أهمية في الإجابة هي الفقرة السادسة ، بمتوسط حسابي قدره (4.0694) وهذا يدل على أهمية قيام المراجع باختبار أحد بنود القوائم المالية للتنبؤ ببقية البنود ، ولمقارنتها مع القوائم المالية الفعلية لاكتشاف الفساد المالي، في حين كانت أقل الفقرات في درجة

الموافقة هي الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (3.7361) التي نصت على اعتماد المراجع على استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية لتقييم مخاطر الرقابة الداخلية بدرجة أقل من باقي إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة المستخدمة في اكتشاف الفساد المالي، وبذلك تتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.7361- 4.0694) وهي مرتفعة، وجميعها تقع ضمن مدى الموافقة، أي أن المبحوثين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، ما يشير إلى وجود دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضية الرئيسة التي نصت على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي، تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية، ونتائج اختبارات الفرضيات الفرعية معروضة في جدول رقم (5) باستخدام اختبار T لعينة واحدة. ونصت الفرضية الفرعية الأولى، على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية في اكتشاف الفساد المالي، ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (14.161) وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي (1.662) وأن المتوسط الحسابي يساوي (4.13) أكبر من المتوسط الفرضي (3) وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي (0.05)، وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الأولى ، وقبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى التي تنص على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الوصفية في اكتشاف الفساد المالي.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار (One sample T- test) للفرضيات الفرعية

فرضية العدم الأولى	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الفرضية الفرعية الأولى	10	4.1374	0.7206	71	14.161	0.000
الفرضية الفرعية الثانية	8	3.9635	0.7634	71	10.931	0.000
الفرضية الفرعية الثالثة	7	3.9305	0.7698	71	10.377	0.000

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي، ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (10.931) وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي (1.667) وأن المتوسط الحسابي يساوي (3.96) أكبر من المتوسط الفرضي (3) وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي (0.05)، وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الثانية ، وقبول الفرضية البديلة الفرعية الثانية التي تنص على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي.

ونصت الفرضية الفرعية الثالثة على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي، ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (15.650) وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي (1.667) وأن المتوسط الحسابي يساوي (3.93) أكبر من المتوسط الفرضي (3) وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي (0.05)، وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة التي تنص على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي. وبناء على ما سبق، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية، وقبول الفرضية الرئيسية البديلة التي تنص على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي.

الخاتمة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي من وجهة نظر كبار موظفي ومراجعي حسابات ديوان المحاسبة الليبي في المنطقة الشرقية، مستخدمة المنهج الوصفي. ومن خلال توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وتحليل بياناتها، ثم تحليل النتائج قدمت هذه الدراسة دليلاً علميًّا من الواقع العملي من خلال وجهة نظر المبحوثين؛ على أنه يوجد دور لأساليب المراجعة الوصفية في اكتشاف الفساد المالي، مثل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، ومتابعة الامتثال للقوانين المختلفة، والاطلاع على أوراق عمل المراجعة السابقة وغيرها.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك دورًا لأساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة في اكتشاف الفساد المالي، مثل قيام المراجع بمقارنة الأرصدة الافتتاحية لحسابات المصرف مع أرصدة الإقفال للسنة الماضية، واستخدام أدوات التحليل المالي.

وقدمت نتائج الدراسة دليلاً علمياً حول وجود دور لأساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة في اكتشاف الفساد المالي، مثل اختبار أحد بنود القوائم المالية للتنبؤ ببقية بنود القوائم المالية، واستخدام التقديرات للتنبؤ برصيد حساب معين، واستخدام معدلات الانحدار، واختبار التدفق النقدي. وبالتالي نستطيع القول إنه يوجد دور لأساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الفساد المالي حسب وجهة نظر كبار موظفي ومراجعي حسابات ديوان المحاسبة الليبي في المنطقة الشرقية، وهذه النتائج متسقة مع نتائج الدراسات السابقة، وهي (Willett – law, 2004؛ جربوع،2005؛ مومني وبدور،2008؛ أبو شرخ،2012؛ الهنيدي،2016؛ عراب،2015؛ الجازوي، 2015؛ قبايلي، 2023؛ هداب وجاسم، 2020؛ Khulaifawi and Rejeb, 2024).

عليه، توصي الدراسة بعدة توصيات، أولا: التشجيع على تبنّي معيار المراجعة الدولي (520) الذي يلزم المراجعين بإجراء المراجعة التحليلية. ثانيا: توصي الدراسة الجامعات الليبية بالاهتمام بالمراجعة التحليلية ، سواء على مستوى المناهج الدراسية أو البحوث العلمية. كذلك ضرورة التواصل مع الهيئات

والمنظمات ذات العلاقة بمهنة المراجعة لمتابعة الإصدارات وأهم التوصيات المتعلقة باستخدام المراجعة التحليلية. وأخيرا توصي الدراسة بإجراء دراسة مستقبلية لدراسة أثر أساليب المراجعة التحليلية على الفساد المالي.

المصادر والمراجع:

- أبو شرخ، محمد أكرم. (2012). أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة.(رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل. (فلسطين). قاعدة البيانات العربية الرقمية معرفة.
- أبو مولود، بوبكر. (2015). مسؤولية المراجع الخارجي في الكشف عن الغش"، دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات.(رسالة ماجستير). قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح .(الجزائر). جامعة قاصدي مرباح.
- إدريس، محمد علي ، وإشويقي، حسن صالح، وعيسى، سعد ابراهيم. (2022). إستراتيجيات مكافحة الفساد المالي والإداري ودورها في زيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية على الموظفين العاملين في المصارف العامة الليبية الواقعة في مدينة إجدابيا. مجلة البيان العلمية.(11)، 54 -70.
- الأعاجيبي، عقيل دخيل كريم. (2021).مدى استخدام ديوان الرقابة المالية الا تحادي في العراق لمعايير الإنتوساي: (بحث تطبيقي على ديوان الرقابة المالية الاتحادي) . مجلة كلية مدينة العلم، 13(1)، 1 -13.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2003).إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة معيار المراجعة الدولي رقم330.
- الحساني، وعد هادي وحمدان، خولة حسين والشمري، حسين كريم. (2018)،" استعمال الإجراءات التحليلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي (520) في التحقق من الاستمرارية للشركات المساهمة"، بحث تطبيقي في الشركة العراقية للأعمال الهندسية وشركة بغداد للمشروبات الغازية. المجلد الثاني من وقائع المؤتمر العلمي الثالث عشر المنعقد تحت شعار الجامعات وسوق العمل (المتطلبات والاحتياجات رؤية 2030). 2، 1378 – 1396.
- الجازوي، أبوبكر امحمد. (2015). أثر المراجع الخارجي الليبي لاستخدام أساليب المراجعة التحليلية في اكتشاف الغش و الأخطاء الجوهرية. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي. (أطروحة ماجستير غير منشورة). (ليبيا).
- السريتي، المهدي مفتاح وابن يوسف، يوسف صالح. (2022). دور ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في المؤسسات العامة الليبية: دراسة ميدانية على المراجعين بديوان المحاسبة في ليبيا. مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(1)،153 - 172.
- الشرع، مجيد. وإبراهيم، بكر. (2012). استجابة متطلبات التدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية للحد من الفساد المالي والإداري في ضوء النظام المحاسبي الموحد ومعايير التدقيق الدولية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 93.
- الصفراني، محمد، و الشيباني، المبروك. والكردي، إبراهيم. (2019). حوكمة لجنة المراجعة وأثرها في الحدّ من الفساد المالي بمصرف الجمهورية. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية. جامعة المرقب.

- الهندي، سيف الدين فوزي .(2016). مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية : دراسة تطبيقية على قطاع غزة .(أطروحة ماجستير). الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة). قاعدة البيانات العربية الرقمية " معرفة " .
- الهويدي، إيمان إبراهيم. (2007). مخاطر الرقابة بالجهات وأثرها على تقرير المدقق من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة. بحث مقدم إلى مسابقة البحوث الثامنة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، أكتوبر.
- النوايسة، محمد إبراهيم. (2008). مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات دراسة ميدانية من وجهة نظر المدقق الخارجي في الأردن. مجلة العلوم الإدارية، 35(1)، 89 – 114.
- تقارير ديوان المحاسبة الليبي عن السنوات:2015 – 2016–2017– 2018 – 2019– 2020–2021– 2022.
- جبار، ناظم شعلان. (2011).مدى استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 13 (2).
- جربوع، يوسف محمد. (2005). مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع: دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية،13(1)، 263 – 295.
- زكري، محمد أبو القاسم. (2013). مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 1(2)، 321–287.
- داود، تغريد داود سليمان. (2015).الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي– أسبابه– أنواعه– مظاهره ـ سبل مكافحته. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10(33).
- طلبة، علي إبراهيم (2010). المراجعة المتقدمة: مدخل كمي. القاهرة: مطبعة دار السلام.
- سارة، مهيرة. (2013).أساليب إجراءات الفحص التحليلي ودوره في تحسين أداء عملية المراجعة. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة. (الجزائر) .
- سهام، كردودي. (2015). دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات: دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة.(أطروحة دكتوراه) جامعة محمد خيضر بسكرة.(الجزائر) .
- شفا عمري، فضيل مصطفى يوسف. (2014). مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية .(رسالة ماجستير). قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط. (الأردن). جامعة الشرق الأوسط.
- صبرينة، فطوش وطويل، نسيمة. (2022).الآليات القانونية لمكافحة الفساد على ضوء الاتفاقيات الدولية. مجلة الاجتهاد القضائي، 14(1)، 611 – 628.
- عابد، علياء عبد اللطيف احمد. (2013). أثر تطوير دور المراجع الداخلي علي الحد من الفساد المالي والاداري. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، 17(51).
- عبدالله، علي خلف. (2008). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.(رسالة ماجستير). كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. (الدنمارك). قاعدة البيانات العربية الرقمية معرفة.

- عبير، عاقلي. (2014). الإجراءات التحليلية في المراجعة الخارجية وفق معايير المراجعة الدولية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر.(الجزائر).
- عراب، محمد خير منير. (2015). دور الإجراءات التحليلية في كشف التحريفات الجوهرية في البيانات المالية.(رسالة ماجستير). جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة. (سوريا). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- قندوز، بلال. (2019). مساهمة المراجع الخارجي في الحد من الفساد المالي: حالة المؤسسة الجزائرية .(أطروحة دكتوراه). قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر) .
- مرعي، مجدي محمود علي. (2021). إطار مقترح لتحسين جودة أداء المراجع الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري: "دراسة ميدانية". الفكر المحاسبي، 25(13)، 1 – 46.
- مدفوني، أيمن. (2021). دور إجراءات المراجعة التحليلية في الرفع من جودة المراجعة الخارجية.(رسالة ماجستير). قسم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (الجزائر).SCRIBD.
- مجلس النواب الليبي. (2013).القانون رقم (19) بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- منظمة الشفافية الدولية. تقرير2022.
- مطر، محمد. (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ـ الأساليب والأدوات والاستخدامات، دار وائل للنشر. عمان.(الأردن). الطبعة الثانية.
- مومني، منذر طلال ، وبدور، جمال إبراهيم. (2008)، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه. مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 35(1)، 39 – 61.
- مومني، منذر طلال وأبو الرب، مُعاذ. (2010). مدى التزام المراجعين الخارجيين الفلسطينيين بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المراجع عن كشف الغش ومنعه، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 37(2) .
- نمور، محمد سعيد. (2002).الجرائم الواقعة على الأموال. (الأردن). دار وائل للنشر والتوزيع.
- هداب، فاطمة ، و جاسم، ليلى. (2020). أهمية استخدام المراجعة التحليلية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(121)، 489 – 503.

- Khulaifawi, Mohammed. And Rejeb, Ayman. (2024). Analytical methods in auditing and their role in detecting financial fraud in financial statements. Migration Letters, 21(4), 21 – 93.
- Law, She Boon, and Roger Willett .(2004). The ability of analytical procedures tosignal transaction error. Managerial Auditing Journal, 19(7), 869 - 888.
- Sekaran, Uma.(2003). Research Methods for Business, A skill building approach, fourth edition, John Wiley & Sons, Inc. New York, USA

The Role of Analytical Auditing Methods in Detecting Financial Corruption in Libyan Commercial Banks: A Perspective from Libyan Audit Bureau Auditors

Rizgalla Misbah Rizgalla [1] , Fathalla Ibrahim Katab[2]

[1]Accounting Department, Faculty of Economics and Political Sciences, University of Benghazi, Libya

[2]Accounting Department, Faculty of Managerial and Financial Sciences , Libyan Academy of Higher Education Ajdabya Branch, Libya

Abstract:

This study aimed to examine the role of analytical auditing methods in detecting financial corruption in Libyan commercial banks. The target population consisted of employees of the Libyan Audit Bureau in the Eastern Region. A questionnaire was employed as the primary data collection tool, with 125 questionnaires distributed to the study sample. Out of these, 72 valid responses were received and analyzed. The study utilized a descriptive research approach, and data were analyzed using descriptive statistics and a one-sample t-test to test the study's hypothesis. The findings revealed that analytical auditing methods, including descriptive methods, simple quantitative methods, and advanced quantitative methods, play a critical role in detecting financial corruption in Libyan commercial banks.

Keywords: Analytical auditing methods, financial corruption, commercial banks, Libyan Audit Bureau.